مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٦

الواقعية الهجومية وإشكالية التفسير الوضعي للعلاقات الدولية مقاربة إبستمولوجية نقدية في حدود الاختزال المادي

المدرس الدكتور/ خالد عدنان صاحب
جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة

البريد الإلكتروني Email : khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: واقعية هجومية، وضعية، ما بعد وضعية، اختزال مادي، واقعية نقدية.

كيفية اقتباس البحث
صاحب، خالد عدنان ، الواقعية الهجومية وإشكالية التفسير الوضعي للعلاقات الدولية مقاربة إبستمولوجية نقدية في حدود الاختزال المادي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في
ROAD

Indexed مفهرسة في
IASJ

Offensive Realism and the Problem of Positivist Explanation in International Relationsm A Critical Epistemological Approach to the Limits of Material Reductionism

Dr. Khalid Adnan Sahib

Keywords : Offensive Realism, Positivism, Post-positivism, Material Reductionism, Critical Realism.

How To Cite This Article
Sahib, Khalid Adnan , Offensive Realism and the Problem of Positivist Explanation in International Relationsm A Critical Epistemological Approach to the Limits of Material Reductionism,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This study offers a critical epistemological examination of John Mearsheimer's Offensive Realism, focusing on its embeddedness within the positivist framework of International Relations. The central problem asks whether the positivist-materialist approach can still provide a convincing scientific explanation of complex international phenomena in light of post-positivist transformations. The study hypothesizes that the theoretical inadequacy of Offensive Realism is not merely empirical but structurally epistemological, stemming from its reduction of international explanation to material-causal variables while neglecting the role of ideas, identities, and discourses. Methodologically, the research combines critical conceptual analysis, deconstructive discourse analysis, and epistemological assumption tracing. It concludes that the most defensible alternative is Critical Realism, which preserves the possibility of

scientific explanation without falling into positivist reductionism or postmodern relativism.

الملخص

تتناول هذه الدراسة نقد الأسس الإبستمولوجية للواقعية الهجومية (Offensive Realism) لجون ميرشايمر، بالتركيز على علاقتها بالإطار الوضعي في تفسير العلاقات الدولية. وفي هذا السياق تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية: هل ما زالت المقاربة الوضعية–المادية قادرة على تقديم تفسير علمي مقنع للظواهر الدولية المركبة في ضوء التحولات ما بعد الوضعية؟، وللاجابة عن هذا التسؤل، تتبنى الدراسة فرضية مفادها أن القصور النظري للواقعية الهجومية ليس تجريبياً فقط، بل إبستمولوجياً بنيوياً، ناتج عن اختزالها التفسير الدولي إلى متغيرات مادية سببية، وإهمالها دور الأفكار والهويات والخطابات. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار هذه الفرضية، تستخدم الدراسة منهجاً مركباً من التحليل المفهومي النقدي، وتفكيك الخطاب، وتتبع الافتراضات الإبستمولوجية. وتخلص إلى أن البديل المعرفي الأكثر قابلية للدفاع هو الواقعية النقدية (Critical Realism) التي تحافظ على إمكانية التفسير العلمي دون الوقوع في اختزالية الوضعية أو نسبوية ما بعد الحداثة.

المقدمة

لكل نظرية في العلاقات الدولية سؤالها المؤسس، وسؤال الواقعية الهجومية لم يكن قط مجرد "كيف تتصرف الدول في ظل الأناركية؟" بل كان سؤالاً أعمق وأكثر طموحاً: "هل يمكننا بناء علم للسياسة الدولية على غرار علم الفلك أو الفيزياء، بقوانينه الصارمة وسببية الخطية وموضوعيته المزعومة؟" هذا الطموح هو ما جعل من نظرية جون ميرشايمر أكثر من مجرد مقاربة للصراع الدولي، لتصبح بياناً إبستمولوجياً متكاملاً حول طبيعة المعرفة العلمية في حقل العلاقات الدولية. لكن هذا البيان المعرفي واجه تحولات عميقة شهدها الحقل منذ أواخر الثمانينيات، إذ تجاوزت أعداد متزايدة من الباحثين الإطار الوضعي إلى عوالم ما بعد الوضعية، وما بعد البنيوية، والنظرية النقدية، ودراسات ما بعد الاستعمار. وهذه الدراسة هي محاولة للوقوف عند نقطة التباين بين مشروع ميرشايمر وبين هذه التحولات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ثلاثة مستويات متداخلة. أولاً، على المستوى النظري–الإبستمولوجي، تقدم الدراسة نقلة نوعية من النقد الداخلي للواقعية الهجومية (الذي يظل أسير افتراضاتها) إلى نقد خارجي يمس الأسس المعرفية ذاتها. وهذا النوع من النقاش لا يزال محدود أو غير كافي في الكتابة العربية، إذ غالباً ما تستهلك النظرية بدلاً من إنتاجها. ثانياً، على

المستوى المنهجي، توضح الدراسة أن "المنهج" ليس أداة تقنية محايدة، بل تعكس التزاماتٍ معرفية وقيمية كامنة، الأمر الذي يقتضي التعامل مع النماذج الغربية السائدة بوصفها موضوعاً للفحص والتحليل النقدي، لا بوصفها افتراضات مكتفية بذاتها. ثالثاً، على المستوى الراهن، في عالم يشهد صعود قوى جديدة وتنامي دور فاعلين غير دوليين وتهديدات غير مادية (كالأوبئة وتغير المناخ)، تتبين حدود النموذج المادي–الاختزالي الذي يركز فقط على القوة الصلبة. لذا فإن نقد هذا النموذج ضرورة لفهم أكثر دقة للظواهر الدولية المعاصرة.

هدف الدراسة

لا تهدف هذه الدراسة إلى "إسقاط" الواقعية الهجومية أو إثبات خطئها المطلق، لأن قيمة النظريات العلمية لا تقاس بصحتها أو بطلانها على نحو مطلق، بل بقدرتها التفسيرية وشروط انطباقها وحدودها المعرفية، أي استكشاف السؤال التالي: بأي معنى يمكن لنظرية اختزالية مادية أن تدعي تقديم "تفسير علمي" للعلاقات الدولية؟ وما هي حدود هذا التفسير بالضرورة، حتى في أحسن أحواله؟ وبالتالي، فإن الهدف ليس الحكم على النظرية بالصواب أو الخطأ، بل فهم شروط إمكان معرفتها والمنطقة التي يمكن أن تدعي فيها الصلاحية.

إشكالية الدراسة

تنبثق الإشكالية المركزية من الملاحظة أن النقد التقليدي للواقعية الهجومية ظل في دائرة ضيقة: إما نقداً تجريبياً يتساءل عن صحة توقعاتها التاريخية، أو نقداً معيارياً يتهمها بالعبثية الأخلاقية. وكلاهما مشروعان، لكنهما لا يمسان لب المشكلة. إن الفجوة النظرية الرئيسة في نظرية ميرشايمر، كما ترى هذه الدراسة، لا تنحصر في فحص مدى دقة تنبؤات الواقعية الهجومية تجاه سلوك قوى دولية كالصين وروسيا، بل تمتد إلى مساءلة بنيتها المعرفية ذاتها؛ أي الكيفية التي تُبنى بها مفاهيمها الأساسية، ونمط التفسير الذي تستند إليه في فهم الظواهر الدولية. وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي: **هل ما تزال المقاربة الوضعية المادية قادرة على تقديم تفسير مقنع للظواهر الدولية المركبة في ظل التحولات الإبستمولوجية التي شهدها حقل العلاقات الدولية مع صعود المقاربات ما بعد الوضعية؟** وبصياغة أكثر تحديداً، ما الحدود التفسيرية المترتبة على اختزال العالم الدولي إلى علاقات مادية وسببية؟ وما الآفاق المعرفية التي يمكن أن تتيحها المقاربات القائمة على التعددية الإبستمولوجية في فهم الظواهر الدولية.

فرضية الدراسة

أن المأزق الإبستمولوجي في الواقعية الهجومية ليس مأزقاً ثانوياً قابلًا للتدارك عبر تحسين البيانات التجريبية أو إضافة متغيرات وسيطة، بل هو تهافت بنيوي ناتج عن اعتماد النظرية على

نموذج قانون التغطية والسببية الخطية. هذا الاعتماد يُنتج بالضرورة إقصاءً منهجياً (systematic exclusion)للأفكار والخطابات والهويات والفاعلين غير الدوليين، مما يخلق تناقضاً أدائياً: فالواقعية الهجومية تدعي الشمول التفسيري للسلوك الدولي، لكن بنيتها الإبستمولوجية تحد من قدرتها على تفسير كل ما هو غير مادي. وهذا المأزق ليس تجريبياً بل إبستمولوجياً، لأنه ناتج عن نموذج التفسير الذي تتبناه النظرية وليس عن نقص في البيانات. وبناءً عليه، تنبثق **فرضية فرعية** مفادها أن البديل المعرفي الأكثر قابلية للدفاع عنه هو الواقعية النقدية (Critical Realism) التي تحافظ على إمكانية التفسير العلمي دون الوقوع في اختزالية الوضعية أو نسبوية ما بعد الحداثة.

منهجية الدراسة

من الناحية المنهجية، لا يمكن لهذه الدراسة أن يتبنى الأدوات التقليدية كالتحليل الإحصائي أو دراسة الحالة التجريبية، لأنه يتناول أسئلة من مرتبة ثانية: أسئلة حول أسس المعرفة ذاتها. لذا سأعتمد على ثلاثة مناهج متداخلة. الأول: التحليل المفهومي النقدي، وهو تفكيك مفاهيم ميرشايمر الأساسية (الأناركية، القوة، العقلانية، التوازن) إلى مكوناتها الإبستمولوجية، أي كشف الافتراضات الكامنة حول ماهية العلم والتفسير والدليل. الثاني: منهج تفكيك الخطاب عند كل من جاك دريدا وجوديث بتلر، لكن استخدامه هنا ليس بهدف "هدم" النص بقدر ما هو كشف الثنائيات الهرمية التي يقوم عليها (مادة/فكرة، علمي/غير علمي، عقلاني/لاعقلاني) وكيف تنتج علاقات سلطة معرفية. الثالث: ما يمكن تسميته بالتحليل التتبعي للافتراضات الإبستمولوجية (Epistemological Assumption Tracing)، وهو جهد لتتبع كيفية انتقال افتراضات معينة من فلسفة العلم (كارل هيمبل وإرنست ناجل) إلى نصوص العلاقات الدولية، لنرى كيف تُنتج تلك الافتراضات رؤية محددة للعالم تُعرض نفسها على أنها الحياد بعينه.

تحديد المفاهيم

ابتداءً، لا بد من توضيح المفاهيم المركزية. ويأتي في مقدمة هذه المفاهيم: الواقعية الهجومية؛ وهي الأطروحة النظرية التي طورها جون ميرشايمر مستندة الى خمسة افتراضات بنيوية؛ الأناركية، عدم اليقين بشأن النوايا، وتوفر القدرات الهجومية، والدافع الغريزي للبقاء، وعقلانية الفاعلين. وتأسيساً على هذه المقدمات البنيوية (الافتراضات المسبقة)، تجد الدول نفسها مدفوعة هيكلياً لتعظيم قوتها النسبية. أما "الوضعية" فليست تهمة جزافية، بل إشارة محددة إلى نموذج "قانون التغطية" لكارل هيمبل، الذي يفترض أن التفسير العلمي الحقيقي يجب أن يندرج تحت قانون عام ويربط بين شروط مبدئية ونتائج ملاحظة. وأؤكد هنا أن ميرشايمر ليس وضعياً

منطقياً على طريقة حلقة فيينا، بل هو أقرب إلى هيمبل، مع تمييز حاسم: ميرشايمر يختلف عن كينيث والتز بإدخاله متغيرات داخلية (القدرات الهجومية) مما يجعله أكثر اختزالاً. وأما "ما بعد الوضعية" فتشير إلى عائلة واسعة من الاتجاهات النقدية (البنائية النقدية، ما بعد البنيوية، النظرية النقدية) التي ترفض إمكانية ملاحظة خالية من النظرية، وتفصل بين الحقائق والقيم بشكل أقل حدة. و"الاختزال المادي" هو اختزال ظواهر معقدة إلى متغيرات مادية صماء مع إهمال الأفكار والخطابات والهويات. وأخيراً، "النقد الإبستمولوجي" هو ما يميز هذه الدراسة: لا يهتم بفحص ادعاءات النظرية بمقارنتها بواقع خارجي، بل بفحص شروط إمكان المعرفة داخل النظرية ذاتها.

الإطار النظري

يتشكل الإطار النظري لهذه الدراسة من ثلاثة مرتكزات رئيسة. الأول: هو نقد الوضعية في فلسفة العلوم، بالاعتماد على أعمال كارل هيمبل (عرض النموذج) ثم نقاده: توماس كون، بول فايرابند، وريتشارد رورتي. الثاني: هو النظريات الناقدة للواقعية الهجومية من منظور ما بعد وضعي: البنائية النقدية (ألكسندر ويندت، وفريدريش كراتوتشويل)، وما بعد البنيوية (ريتشارد آشلي، روب ووكر، ديفيد كامبل)، ونظرية العلاقات الدولية ما بعد الاستعمار (موهينام مامداني). لكن هذه الدراسة لا تكتفي بالنقد، بل تقدم بديلاً إبستمولوجياً متماسكاً هو المرتكز الثالث: الواقعية النقدية (Critical Realism) كما طورها روي باسكار وأندرو كولير وبوب جيسوب. هذه المقاربة تعترف بوجود عالم مستقل عن معرفتنا (وجودية واقعية)، لكنها تؤكد أن معرفتنا بهذا العالم تظل دائماً جزئية ومفاهيمياً وسيطة وقابلة للمراجعة (إبستمولوجيا نسبية). كما أنها تقدم نموذجاً مختلفاً للسببية: ليس السببية كتواتر أو ارتباط منتظم، بل كآليات توليدية (Generative Mechanisms) تعمل في سياقات مفتوحة. هذا الموقف يسمح بانتقاد الاختزال المادي دون الوقوع في النسبوية المفرطة.

الدراسات السابقة

عند النظر إلى الأدبيات السابقة، يمكن تقسيمها إلى أربع مدارس. المدرسة الأولى: المدافعون عن الواقعية الهجومية إبستمولوجياً، مثل كولين إيلمان، لكن دفاعاتهم ظلت سطحية ولم تعترف بحجم المعضلة. المدرسة الثانية: النقاد التجريبيون (الداخليون) مثل تشارلز جلاسر وجيفري تاليفيرو، لكنهم ظلوا داخل الإطار الوضعي نفسه، يجادلون ميرشايمر على أرضه. المدرسة الثالثة: النقاد ما بعد الوضعيون : ريتشارد آشلي (مقال "فقر الواقعية الجديدة"، ١٩٨٤)، روبرت كوكس (تمييزه بين نظرية حل المشكلات والنظرية النقدية)، وستيف سميث (كاشفاً العلاقة بين

الوضعية والهيمنة الأكاديمية الأمريكية). المدرسة الرابعة: محاولات التوفيق عبر الواقعية النقدية، وأبرزهم هيدلي بول وفريدريك شيرر. لكن الفجوة التي تعالجها هذه الدراسة هي أن الدراسات السابقة نادراً ما جمعت بين أربعة عناصر معاً: أولاً، تحليل دقيق لأنواع الوضعية المؤثرة في ميرشايمر (لا معاملتها ككتلة واحدة). ثانياً، التركيز على خصوصية ميرشايمر مقارنة بوالتز. ثالثاً، نقد نموذج السببية نفسه، وليس فقط الاختزال كنتيجة. ورابعاً، تقديم بديل إبستمولوجي متماسك (الواقعية النقدية) بدلاً من الاكتفاء بالهدم. هذه الفجوة هي ما تأمل هذه الدراسة في ردمها.

هيكلية الدراسة

هيكلة الدراسة، فتبدأ بمبحث أول: **المحددات الإبستمولوجية والوضعية للواقعية الهجومية.** ويقسم هذا المبحث الى مطلبين، الأول: **الجذور الوضعية للتنظير الواقعي في العلاقات الدولية،** والثاني: **التفسير المادي وأزمات الصراع الحتمي في الواقعية الهجومية.** ثم المبحث الثاني الذي ينصرف نحو التأسيس لمقاربة تفكيكية نقدية للبنية المعرفية التي ترتكز عليها نظرية الواقعية الهجومية وحمل عنوان: **حدّية المقاربة الوضعية ومساحات التغييب التفسيري في الواقعية الهجومية**، وتم تقسيمه الى مطلبين، الأول: **أزمة الاختزال المادي (Material Reductionism) في البنية المعرفية للواقعية الهجومية.** والثاني: **قراءة تفكيكية من منظور الإبستمولوجيا ما بعد الوضعية.** وأخيراً، في المبحث الثالث، الذي حمل عنوان: **نحو بديل إبستمولوجي وسطي: التعددية المنهجية والواقعية النقدية في العلاقات الدولية.** وتم توزيع المبحث على مطلبين رئيسين؛ يتقصى المطلب الأول **أبعاد التحول المعرفي في حقل العلاقات الدولية.** في حين ينصرف المطلب الثاني نحو **مأسسة الواقعية النقدية (Critical Realism) كإطار إبستمولوجي وسطي.** وفي الخاتمة سأعود إلى الفرضية المركزية لأختبرها، وأستخلص النتائج النظرية، وأفتح آفاقاً لباحثين آخرين. وبذلك تكون المقدمة قد أوضحت المسار الكامل لما ستكون عليه الدراسة .

المبحث الأول

المحددات الإبستمولوجية والوضعية للواقعية الهجومية

يمثّل هذا المبحث الركيزة التأسيسية التي تتبني عليها الأطروحة النقدية للدراسة؛ إذ لا يتوخى الاكتفاء بالرصد الوصفي للمقولات الجوهرية لنظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، بل يعمد إلى الحفر في بنيتها الإبستمولوجية الضمنية، واستنطاق فرضياتها المابعد–نظرية (Metatheoretical) الموجهة لطبيعة التفسير العلمي وماهية الوجود الاجتماعي

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

في السياسة الدولية. وتكمن المفارقة المعرفية المركزية هنا في أن جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، في الوقت الذي يطرح فيه مقاربته بوصفها قراءة واقعية صارمة تتعامل مع حقائق القوة والصراع العاري، فإن هندسته المعرفية لا تنتمي إلى الواقعية الفلسفية (Philosophical Realism) المعترفة بتعقد الوجود وانفلاته من الصياغات الميكانيكية، بل تستند إلى بنية **وضعية** (Positivist) محضة، تحاكي نموذج العلوم الطبيعية الصلبة، متأثرةً بالنزعة الاختزالية التي هيمنت على التيار الرئيس (Mainstream) في حقل العلاقات الدولية.

وللوقوف على هذه البنية التفكيكية، يتوزع المبحث على مطلبين متكاملين: يتقصى المطلب الأول **الجذور الوضعية للتنظير الواقعي**، متتبعاً المسار التطوري للوضعية داخل الفلسفة الاجتماعية وصولاً إلى حقل العلاقات الدولية، مع التمييز الدقيق بين تجلياتها السببية (الوضعية الكلاسيكية، الوضعية المنطقية، ونموذج قانون التغطية لهيمبل). في حين ينصرف المطلب الثاني إلى تفكيك **التفسير المادي للصراع في الواقعية الهجومية**، عبر تفكيك آليات مأسسة هذه الأسس الوضعية وتحويلها إلى محددات مادية صلبة تحكم مفاهيم الأناركية، وتعظيم القوة، والعقلانية الأداتية، والحتمية البنيوية، مع تبيان التمايز الإبستمولوجي الذي يفصل ميرشايمر عن سلفه كينيث والتز (Kenneth Waltz).

المطلب الأول: الجذور الوضعية للتنظير الواقعي في العلاقات الدولية

أولاً: التمفصلات الإبستمولوجية للوضعية في العلوم الاجتماعية

يقتضي التأسيس المنهجي لتفكيك المقاربة الوضعية في العلاقات الدولية عدم التعامل مع "الوضعية" بوصفها كتلة متماسكة أو هرمينوطيقا متجانسة؛ إذ هي ظاهرة معرفية بالغة التعقيد، تطورت عبر سياقات فلسفية متباينة. ويمكننا في هذا الصدد تمييز ثلاثة أنماط إبستمولوجية كبرى أعادت صياغة العلوم الاجتماعية وحقل العلاقات الدولية:

١-**الوضعية المبكرة (Early Positivism)**: ارتبطت بأعمال أوغست كونت (Auguste Comte) وإميل دوركايم (Émile Durkheim)، وتأسست على حتمية وجود قوانين سوسيولوجية تماثل قوانين الطبيعة في كليتها، معززةً إمكانية دراسة "الوقائع الاجتماعية" (Social Facts) بوصفها أشياء مادية موضوعية مستقلة عن وعي الباحث وانحيازاته القيمة.

٢-**الوضعية المنطقية (Logical Positivism)**: تبلورت مع "حلقة فيينا" (Vienna Circle) عبر إسهامات رودولف كارناب (Rudolf Carnap) وموريتس شليك (Moritz Schlick)، والتي اختزلت المشروع المعرفي في "مبدأ التحقق التجريبي" (Verification Principle)، فارضةً فصلاً حاداً بين القضايا ذات المعنى المعرفي (القابلة للاختبار الإمبيريقي) والقضايا

الميتافيزيقية أو المعيارية المجردة من القيمة. بيد أن هذا النموذج تآكل ذاتياً نتيجة عجزه عن إخضاع منطوقه الخاص لمعيار التحقق، فضلاً عن تعسفه في إقصاء الأبعاد الفينومينولوجية والتأويلية للظاهرة الإنسانية.

٣-**نموذج قانون التغطية (Covering Law Model)**: يُعد هذا النمط الفلسفي، الذي وضعه كارل هيمبل (Carl Hempel) وإرنست ناجل (Ernest Nagel)، النموذج المعرفي الأكثر تأثيراً في صياغة المنهجية الرصينة لنظرية العلاقات الدولية. إذ يفترض هذا النموذج أن التفسير العلمي لا يكتسب مشروعيته إلا إذا اندرج تحت قانون كلي يربط حتماً بين شروط أولية معلومة ونتائج قابلة للملاحظة أو التنبؤ (Hempel, 1965, pp. 245–249). ووفقاً لهذا المنظور الاستنتاجي، فإن تفسير أي حدث دولي يستوجب إخضاعه لقياس منطقي يتألف من: قوانين عامة تعمل كمقدمات كبرى، وظروف سابقة مجردة تعمل كمقدمات صغرى، لتبثق النتيجة كحتمية منطقية لتفاعل هذه المتغيرات (Hempel, 1965, pp. 335–338).

من هذا المنطلق، لا يمكن تصنيف ميرشايمر بوصفه وضعياً منطقياً بالمعنى الكارنابي الضيق (إذ لا يشترط التحقق التجريبي اللفظي التفكيكي لكل جملة)، ولا وضعياً كلاسيكياً يؤمن بحتميات تطورية للمجتمعات، بل يتجلى التزامه الإبستمولوجي كامتداد لنموذج هيمبل؛ حيث يُنظر إلى النظرية بوصفها نسقاً لإنتاج قوانين سببية خطية قادرة على التنبؤ (Predictive Power)، بوصفها المعيار الأوحد للعلمية.

ثانياً: الهيمنة المعرفية للوضعية داخل حقل العلاقات الدولية

لم تكن الإبستمولوجيا الوضعية مجرد خيار منهجي عابر، بل مثّلت "الهيمنة المعرفية" (Epistemic Hegemony) التي صاغت الهوية الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية وتطوره المؤسسي. وفي هذا السياق، يبيّن ستيف سميث (Steve Smith) أن التخصص ظل خاضعاً لعقود طويلة لسيطرة المنهجية الوضعية التي كرّست افتراضين جوهريين: وحدة العلم المعرفية (Unity of Science)، والمحاكاة الصارمة لمنهجيات العلوم الطبيعية في تفسير البنى الاجتماعية (Smith, 1996, pp. 11–13).

ويؤكد سميث (١٩٩٦) أن ما رُوّج له في الأدبيات بوصفه "مناظرات كبرى" (Great Debates) - سواء بين المثالية والواقعية، أو التقليدية والسلوكية - لم يكن في جوهره مساجلات إبستمولوجية تمس المبادئ ما بعد- النظرية؛ بل انطلقت تلك السجالات من أرضية وضعية مشتركة غيبت الأسئلة الأنطولوجية العميقة حول ماهية العالم وكيفية تشكله (pp. 13–15). إن ما عُرف بـ 'المناظرة بين النماذج' (Inter-paradigm debate) في ثمانينيات القرن الماضي

بين الواقعية والتعددية والبنيوية، لم يكن سوى تجلّ لثلاث نسخ منبثقة عن عالم وضعي واحد، وليس رؤى بديلة تتنافس حول إبستمولوجيا المعرفة" (Smith, 1996, p. 12). تأسيساً على ذلك، تكرس في الحقل الأكاديمي اعتراف إقصائي يقضي بأن أي مقاربة معرفية لا تتبنى النموذج الوضعي (كالنظرية النقدية أو المابعد-بنيوية) لا تعدو كونها تأملات فلسفية أو سرديات تاريخية تفتقر للصلابة العلمية. هذه البيئة المعرفية الإقصائية هي الحاضنة الفكرية التي منحت الواقعية البنيوية والهجومية مشروعيتها الأكاديمية، ولا سيما الأمريكية منها (Smith, 2000, pp. 380–383).

ثالثاً: الواقعية البنيوية عند والتز: الأداة الإبستمولوجية والنزعة الوضعية

يمثّل كينيث والتز (Kenneth Waltz) المحطة الفلسفية البارزة في نقل الواقعية من طابعها الفلسفي المعياري الكلاسيكي (مع هانس مورغنثاو وإي إتش كار) إلى "الواقعية العلمية" البنيوية. ففي مؤلفه التأسيسي *Theory of International Politics* (١٩٧٩)، رمى والتز إلى تأسيس نظرية نظامية (Systemic Theory) تُفسر السلوك الدولي عبر محددات بنية النظام الدولي (International Structure)، متجاوزاً الخصائص الاختزالية للدول الفردية.

إلا أن الفحص الإبستمولوجي لهيكل أطروحة والتز يكشف عن تبنٍ صريح للآليات الوضعية؛ إذ يقصر مفهوم "الاشتغال العلمي" على صياغة قوانين عامة تحكمها علاقات سببية صارمة تأخذ شكل "إذا توفر المتغير المستقر (أ)، يتبعه المتغير التابع (ب)" (Waltz, 1979, pp. 1–6). ويعرّف والتز (١٩٧٩) القانون علمياً بأنه:

"بيان يصف علاقة ثابتة ومتكررة بين المتغيرات؛ فالتكرار الإمبيريقي هو ما يؤسس للتوقع العلمي بأنه كلما برزت الشروط (أ) في المستقبل، أنتجت بالضرورة النتيجة (ب) ضمن هوامش احتمالية محددة" (p. 8).

تعكس هذه الصياغة تطبيقاً واعياً لنموذج قانون التغطية (لهيمبل) في تفسير وتحليل الظواهر في السياسة الدولية. فضلاً عن ذلك، يتضح البعد الوضعي عند والتز في تبنيه لنظرة **أداتية** (Instrumentalism) للمفاهيم النظرية؛ فالإطار البنيوي أو توازن القوى لا يتمتع بوجود أنطولوجي مستقل في الواقع، بل هي مفاهيم تُعامل "كما لو" كانت موجودة لتسهيل عمليات التفسير والتنبؤ الإمبيريقي (Wight, 2006, pp. 62–65). إن عبارة والتز (١٩٧٩) الشهيرة: "المعيار الحاكم للنظرية ليس مدى واقعية فرضياتها العزلية، بل مدى قدرتها التفسيرية والأداتية" (p. 8)، تختزل موقفاً وضعياً أداتياً يختصر النظرية في وظيفتها الضبطية والتنبؤية، مانعاً النفاذ

إلى عمق البنى الأنطولوجية الحقيقية التي تشكل السياسة العالمية (Wight, 2006, pp. 121–123).

رابعاً: النقلة المفاهيمية من والتز إلى ميرشايمر:

إذا كانت واقعية والتز البنيوية قد أصّلت للمقاربة الوضعية، فإن واقعية ميرشايمر الهجومية تمثّل التعبير الأكثر راديكالية وصراحة عن هذا النموذج داخل حقل العلاقات الدولية. فلم يعد المنهج الوضعي عند ميرشايمر مجرد أداة لتفسير البنية، بل تحول إلى فلسفة علمية شاملة تعيد صياغة المقولات الكلاسيكية في قوالب رياضية وإمبيريقية حتمية (Mendes, 2022, pp. 4–6). ويظهر التمايز الإبستمولوجي بين والتز وميرشايمر عبر ثلاثة أبعاد بنيوية:

التمايز الإبستمولوجي بين والتز وميرشايمر

أولاً: اتجاه الاختزال المادي:

- والتز: اختزال بنيوي خالص (نظامي) يتجنب المتغيرات الداخلية للدول.
- ميرشايمر: إقحام القدرات العسكرية الهجومية للدولة كمتغير مادي صلب قابل للقياس الكمي.

ثانياً: طبيعة الفرضية المركزية

- والتز: الدول فواعل "تبحث عن الأمن" (Security-seeking) "مما يمنح حيزاً للمرونة.
- ميرشايمر: الدول فواعل "تعظم القوة (Power-maximizing) "كفرضية حتمية قابلة للاختبار التجريبي.

ثالثاً: طبيعة السببية الخَطية:

- والتز: سببية مرنة تعتمد على مفاهيم "القيود البنيوية (Constraints) "والضغوط.
- ميرشايمر: سببية حتمية مباشرة (الأناركية تنتج الخوف الخوف ينتج الصراع الحتمي).

وعند تتبع هذا التحول النظري من منظور فلسفة العلوم عند إيمري لاكاتوس (Imre Lakatos)، يمكن تأطير الواقعية الهجومية بوصفها تعديلاً داخلياً ضمن **برنامج البحث العلمي للواقعية البنيوية** (Neorealist Scientific Research Program)؛ إذ تظل الافتراضات الكبرى (كالأناركية، وأولوية البقاء، وعقلانية الفواعل) ممثلة لـ "النواة الصلبة" (Hard Core) للنظرية، في حين صاغ ميرشايمر عبر أطروحة "تعظيم القوة النسبية" "حزاماً وقائياً" (Protective Belt) جديداً لحماية البرنامج التفسيري من الإبطال التجريبي أمام معطيات التاريخ الدولي (Mendes, 2022, pp. 12–15). هذا التأصيل اللاكاتوسي يؤكد أن الواقعية الهجومية تمثّل الذروة الإبستمولوجية للمقاربة الوضعية المادية في الحقل التخصصي.

المطلب الثاني: التفسير المادي وأزمات الصراع الحتمي في الواقعية الهجومية

أولاً: أنطولوجيا الأناركية:

تتأسس المقولات التفسيرية للواقعية الهجومية من افتراض أنطولوجي محوري يتمثل في مفهوم "الأناركية"(اللاسلطوية) (Anarchy). فالأناركية في الفكر الواقعي البنيوي لا تشير إلى حالة الفوضى العشوائية، بل إلى غياب سلطة مركزية عليا (Central Authority) تنفرد باحتكار أدوات الإكراه الشرعي لحماية الفواعل الدولية، مما يفرض على الفواعل النسق الدولي الانكفاء الاعتماد الذاتي لحفظ بقائها "مساعدة الذات" (Self–help system).

بيد أن ميرشايمر يعمد إلى مأسسة هذا المفهوم عبر خمسة افتراضات بنائية تتكامل لإنتاج حتمية صراعية صلبة: أولاً، الطبيعة الأناركية للنظام الدولي؛ ثانياً، امتلاك القوى العظمى بطبيعتها لقدرات عسكرية هجومية؛ ثالثاً، عدم اليقين الجذري (Radical Uncertainty) المحيط بنوايا الدول الأخرى؛ رابعاً، محورية دافع البقاء كهدف أسمى للدول؛ وخامساً، تصرف الدول كفواعل عقلانية أداتية (Mearsheimer, 2001, pp. 30–32). ويستنتج ميرشايمر (٢٠٠١) من تضافر هذه الافتراضات أن:

"الأناركية الدولية تدفع القوى العظمى دفعاً غريزياً إلى تعظيم قوتها النسبية، بدافع اليقين بأن الهيمنة الإقليمية (Regional Hegemony) هي الضمانة الأنطولوجية الوحيدة لتأمين البقاء؛ ومن ثم تبرز 'مأساة السياسة الدولية' كون الدول مرغمة بنيوياً على السلوك الهجومي التوسعي حتى وإن كانت نواياها المبدئية دفاعية محضة" (pp. 35–36).

من الناحية الإبستمولوجية والنقدية، تسقط هذه المحاكمة المعرفية في إشكال "التجسيد الفلسفي" (Reification)؛ حيث يتم تحويل الأناركية من مجرد مفهوم واصف لـ "غياب سلطة عليا في النظام العالمي" إلى "قوة سببية فاعلة" تنتج مخرجات سلوكية حتمية وتلقائية. إن هذا الاختزال المادي يعزل البنية النظامية عن سياقاتها التاريخية والتفاعلية والخطابية، متجاهلاً – كما يطرح البنائيون – أن الأناركية بنية معنوية تتعدد معانيها الإبستمولوجية باختلاف ممارسات الفواعل وتفسيراتها الذاتية.

ثانياً: الاختزال المادي للقوة:

ينعكس الالتزام الوضعي لميرشايمر بشكل جلي في تعريفه لمفهوم "القوة" (Power)، إذ يخضعه لعملية اختزال مادي (Material Reductionism). تُقيد القوة في الواقعية الهجومية بالقدرات العسكرية الملموسة القابلة للقياس الكمي (عدد الألوية المقاتلة، الميزانيات الدفاعية، الترسانة

النووية، والقدرات الجيواستراتيجية)، مع إرجاع القوة الاقتصادية والمؤسسية بوصفها مجرد روافد تابعة لخدمة الآلة العسكرية الصلبة (Mearsheimer, 2001, pp. 55–60).

يترتب على هذا التحديد الكمي عواقب إبستمولوجية تقوض الكفاءة التفسيرية للنظرية:

١-**إقصاء تمفصلات القوة اللامادية**: مثل القوة الرمزية (Symbolic Power)، والقوة الخطابية، والهيمنة المعرفية، والقوة الناعمة (Soft Power)، والتي تمتلك القدرة على إعادة صياغة تفضيلات الفواعل الدولية وبناء الشرعية الدولية دون اللجوء للإكراه المادي (Smith, 2000, pp. 391–393).

٢-**تحويل التحليل الدولي إلى عمليات محاسبية كمية**: (تعداد الدبابات والرؤوس الحربية..الخ)، وهو ما يعجز عن تفسير ديناميكيات التحالفات المعقدة غير المتكافئة، أو مخرجات الصراعات اللامتناظرة (Asymmetric Warfare) التي تتفوق فيها الإرادة السياسية والمعيارية على الاختلال المادي المفرط.

٣-**تجريد الدولة كفاعل دولي من تمايزها الأنطولوجي**: وتحويلها إلى "حاسبة ميكانيكية" مجردة من الهوية، والتاريخ، والثقافة، والعواطف، والالتزامات الأخلاقية؛ مما ينتج نموذجاً مبسطاً يشوه تعقيد السلوك الإنساني والسياسي (Wight, 2006, pp. 210–214).

فعند اختبار ميرشايمر (٢٠٠١) لديناميكيات نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، يوعز الحدث تاريخياً إلى عجز بنيوي مادي في سباق التسلح والاقتصاد أمام الولايات المتحدة، مغيباً دور التحولات الإيديولوجية، والخطابات الأمنية الجديدة (كالأمن المشترك لغورباتشوف)، وعوامل التآكل الشرعي الداخلي (pp. 370–377). هذا التغييب المنهجي لكل ما هو غير مادي يثبت قصور التفسير الوضعي وعجزه عن الإحاطة بالتحولات البنيوية الكبرى في السياسة الدولية.

ثالثاً: العقلانية الأداتية والحتمية الصراعية الميكانيكية

ترتكز المقاربة التفسيرية لميرشايمر على مقولة **العقلانية المادية الأداتية** (Material Rationality)؛ إذ تُصوَّر الدولة بوصفها فاعلاً موحداً يحسب بدقة رياضية موازين الربح والخسارة، ويتبنى الاستراتيجيات (كالموازنة الصارمة أو تمرير المسؤولية) بناءً على حسابات جغرافية وقدراتية محددة سلفاً لتأمين دافع البقاء.

تتحطم هذه العقلانية الافتراضية أمام معضلتين إبستمولوجيتين:

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

جدول رقم (١)

معضلات فرضية العقلانية المادية

المعضلة الأولى: غياب اليقين	المعضلة الثانية: الفاعل الموحد
السياسة الدولية تتسم بالغموض الجذري؛ مما يجعل الحساب المادي الكامل مستحيلاً دون تأويلات ذاتية	الدول كيانات معقدة وليست فواعل صماء؛ تتجاذبها الصراعات الداخلية، التحيزات المعرفية، والعواطف.

وتفضي هذه المقدمات الوضعية بالضرورة إلى إسقاط النظرية في فخ **الحتمية الصراعية الميكانيكية** (Conflictual Determinism)؛ إذ يُصبح التاريخ الدولي مجرد حلقة مفرغة مغلقة من الحروب والتحالفات المؤقتة، مع نفي أي إمكانية لبناء تعاون مؤسسي مستدام أو تحول هوياتي متجاوز لمنطق الصراع الأناركي.

وتتبدى المفارقة الإبستمولوجية الكبرى في أن الواقعية الهجومية، في سعيها لتقديم قراءة "واقعية" مبنية على معطيات التاريخ الإمبيريقي، تحوّل التاريخ ذاته إلى مسار غائي حتمي محكوم بقوانين ميكانيكية تماثل في صرامتها قوانين الفيزياء الكلاسيكية. إن هذه النزعة الحتمية (Determinism) تتناقض مع جوهر الواقعية الفلسفية التي تنظر إلى العالم الاجتماعي بوصفه نسقاً مفتوحاً ومتغيراً، وتكشف في المقابل عن طموح وضعي مغرق في التبسيط الاختزالي، يضحي بالعمق التحليلي لصالح الصرامة المنهجية الشكلية.

تأسسا على هذه المعطيات المعرفية التي فككت الأسس الوضعية للواقعية الهجومية وأزمات اختزالها المادي، تنتقل الدراسة في المبحث القادم إلى رصد تداعيات هذا القصور المنهجي عبر مسألة نقدية مابعد- وضعية، تستقرئ تداخلات السلطة والمعرفة وتستكشف المساحات التفسيرية المعطلة التي خلفتها حتميات ميرشايمر البنيوية.

المبحث الثاني

حدّية المقاربة الوضعية ومساحات التغييب التفسيري في الواقعية الهجومية

ينصرف هذا المبحث الى التأسيس لمقاربة تفكيكية نقدية للبنية المعرفية التي ترتكز عليها نظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism)؛ فبعد رصد محدداتها الوضعية في المبحث السابق، يتبدى التساؤل الإبستمولوجي المركزي: ما هي المساحات والظواهر المعرفية التي يُسهم هذا النموذج في تغييبها وإقصائها قسراً من حقل السياسة الدولية؟ إذ لا ينحو هذا التقييم منحىً "إمبيريقياً استثنائياً" يتتبع تعثر التنبؤات الجزئية للأطروحة الميرشايمرية في أحداث عينية، بل

يهدف إلى الكشف عن "المأزق البنيوي" الكامن في صلب النموذج الأنطولوجي والإبستمولوجي نفسه.

ولتحقيق هذه الغاية الاستكشافية، يتوزع المبحث على مطلبين متكاملين؛ يدرس المطلب الأول **أزمة الاختزل المادي في البنية المعرفية للواقعية الهجومية**، من خلال تقصي أبعاد الهوية والثقافة، وإقصاء الفواعل العابرة للقومية، واستنطاق معضلة السلوك غير العقلاني في ضوء نماذج الفعل المعقدة. وينصرف المطلب الثاني نحو صياغة **قراءة تفكيكية من منظور الإبستمولوجيا ما بعد الوضعية**، عبر تتبع نقد السببية الخطية، ومساءلة علاقات القوة وإنتاج المعرفة، وتفكيك أوهام الحياد المنهجي والكونية المعرفية ذات المركزية الغربية.

المطلب الأول: أزمة الاختزال المادي (Material Reductionism) في البنية المعرفية للواقعية الهجومية

أولاً: تغييب الهوية والمعايير الثقافية:

إن السمة الأكثر وضوحاً في البنية الأنطولوجية لدى جون ميرشايمر (John Mearsheimer) هي استبعاد المتغيرات السوسيولوجية والهوياتية والثقافية من منظومته التفسيرية. فالفواعل الدولية (الدول العظمى) تُختزل في وحدات ميكانيكية متجانسة ومتماثلة وظيفياً (Functional Likeness)، لا تتمايز فيما بينها إلا بمدى حيازتها لعناصر القوة المادية الصلبة. ووفقاً لهذا المنظور، فإن أي دولة (سواء كانت الولايات المتحدة، أو الصين، أو روسيا) ستسلك السلوك الصراعي التوسعي عينه، وتعظم قوتها النسبية بمجرد تبوّئها لموقع القوة المادية ذاته في الهيكل الأناركي.

وقد شكّل هذا الافتراض المحور المركزي لنقد السوسيولوجيا البنائية (Constructivism)؛ إذ يجادل ألكسندر ويندت (Alexander Wendt) في أطروحته التأسيسية بأن "الأناركية هي ما تصنعه الدول منها" (Anarchy is what states make of (Wendt, 1992, pp. 394–395. ويوضح ويندت أن البنى المادية وقدرات التدمير العسكري لا تحمل دلالات أنطولوجية مسبقة أو معانٍ موضوعية كامنة في ذاتها، بل تكتسب معناها السببي والواصف عبر "البنى المعنوية والمثالية المشتركة" (Intersubjective Structures) والمتمثلة في الأفكار، والمعايير، والهويات التي تحدد نمط الإدراك المتبادل بين الفواعل، فيقول: إن خمسمائة رأس نووي بريطاني لا تخلق خوفاً أو استجابة دفاعية لدى الولايات المتحدة، في حين أن أي امتلاك مفترض لعدد ضئيل من الصواريخ النووية من قبل فاعل تعتبره واشنطن 'عدواً' يؤدي فوراً إلى تفعيل حسابات التهديد الجذري؛ مما يثبت أن السببية لا تنبع من البنية المادية الصرفة، بل من

توزيع الهويات والمعاني المعنوية المشتركة التي تصوغ تأويل تلك المادة (Wendt, 1995, p. 73).

ويمضي ويندت قدماً في كتابه *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية* (Social Theory of International Politics) لتأسيس أطروحة "التشكيل المتبادل" (Mutual Constitution) بين الفاعل والبنية (Wendt, 1999, pp. 246-247). فالواقعية الهجومية تسقط في فخ الثنائية الميكانيكية بفرضها بنية أناركية مادية مسبقة الوجود (Exogenous) تعمل كقيد خارجي صارم يحكم الفواعل. وفي المقابل، تؤكد البنائية النقدية أن الدول عبر ممارساتها الخطابية والتفاعلية تساهم يومياً في إعادة إنتاج بنية الأناركية الصراعية(هوبزية) أو تحويلها نحو أنماط أناركية تعاونية قائمة على التنافس السيادي (لوكّية) أو تضامنية قائمة على الأمن الجماعي (كانطية) (Wendt, 1999, p. 258). إن هذا التحول المعرفي من "الجوهر المادي الصلب" إلى "العملياتية التأويلية المشتركة" يكشف عن عجز التفسير المادي عن فك شفرات ديناميكيات التحول البنيوي في العلاقات الدولية، كنشوء مجتمعات الأمن التعددية في الفضاءات الإقليمية المشبعة بالتاريخ الصراعي.

ثانياً: إقصاء الفواعل غير الدولتية وتقييد الفضاء الدولي

لا يقتصر الاختزال المادي في الواقعية الهجومية على تصفية الأبعاد المعنوية، بل يمتد ليمارس إقصاءً أنطولوجياً حاداً لـ "الفواعل غير الدولتية" (Non-State Actors). فالمنظمات الدولية، والشركات العابرة للقوميات، والشبكات الأمنية الموازية، والحركات الاجتماعية العالمية، تُعامل بوصفها متغيرات تابعة (Dependent Variables) أو واجهات مؤسسية توظفها القوى العظمى لخدمة مصالحها القومية الضيقة، مجردةً إياها من أي فاعلية بنيوية مستقلة (Independent Structural Agency).

إن هذا التضييق المنهجي يمكن تفكيكه بالاستناد إلى التمييز الإبستمولوجي الشهير الذي صاغه روبرت كوكس (Robert W. Cox) بين "نظرية حل المشكلات" (Problem-Solving Theory) و"النظرية النقدية" (Critical Theory). إذ يرى كوكس أن المقاربات الواقعية البنيوية تمثّل النموذج الأوضح لنظريات حل المشكلات؛ إذ تتعامل مع النظام الدولي والترتيب المؤسسي القائم (وعلى رأسه مركزية الدولة السيدة) كمعطى طبيعي وتاريخي ثابت ومفروغ منه.

جدول رقم(٢)

تصنيف روبرت كوكس

النظرية النقدية	نظرية حل المشكلات
تتبناها: الواقعية الهجومية ، تنظر للنظام كمعطى طبيعي ثابت تعمل على إدارته وتبنيه	تهدف لتفكيك والتحويل ، تبحث في الأصول التاريخية للبنى، تفتح أفق الانعتاق والتغيير

إن وظيفة هذا النمط النظري هي تسيير وإدارة الاختلالات ضمن البنية القائمة لتثبيتها، بدلاً من البحث في الأصول التاريخية والسوسيولوجية لكيفية تشكل هذه البنى وما يكتنفها من صراعات قوى داخلية وخارجية. ويؤدي هذا الاستبعاد الأنطولوجي إلى عجز الواقعية الهجومية عن استيعاب وتفسير التحولات الجوهرية المعاصرة في بنية السياسة الدولية؛ حيث تتشابك الفواعل السيبرانية وحركات رأس المال المعولم وشبكات التهديد العابر للحدود في صياغة الأجندة الأمنية الدولية، وتحدي سيادة الدول وتعديل حساباتها الاستراتيجية دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية كلاسيكية.

تتأصل هذه الإشكالية في تبني ميرشايمر لـ **النزعة الفردانية المنهجية** (Methodological Individualism) المستعارة من الاقتصاد النيولايبرالي ؛ إذ تُعامل الدول كأجزاء ذرية ذات تفضيلات ومصالح محددة سلفاً (Exogenously Given) خارج نطاق التفاعل الاجتماعي والمؤسسي. هذه المصادرة المنهجية، التي تُلبس خيارات الباحث الإبستمولوجية رداء "الواقعية الحتمية"، تفتقر للمشروعية الفلسفية؛ لكونها تغلق أفق التحليل العلمي أمام دراسة العمليات التكوينية التي تساهم من خلالها الفواعل والمؤسسات غير الدولتية في إعادة صياغة ملامح الفضاء الدولي.

ثالثاً: معضلة السلوك غير العقلاني ومحدودية النموذج السببي الخطي

تتمفصل الكفاءة التفسيرية للواقعية الهجومية مع فرضية مركزية مفادها: "عقلانية الفواعل الدولية (Rational Agency)، حيث تُصوَّر الدولة كحاسبة رياضية دقيقة تبحث عن أنجع الوسائل المادية المتاحة لتعظيم أمنها وبقائها في بيئة أناركية. بيد أن هذا النموذج السببي الصلب يصطدم بوقائع سلوكية دولية تنفلت من هذا المنطق الحسابي، كالانسحابات الاستراتيجية الطوعية، أو الامتناع عن تعظيم القوة الهجومية رغم توفر الشروط الهيكلية، أو الانخراط في التزامات معيارية مكلفة دون مكاسب مادية منظورة.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٦

وعندما تواجه الواقعية الهجومية هذه الانحرافات الإمبيريقية، يعمد ميرشايمر إلى صياغة تبريرات استدراكية تدعي أن هذه الحالات تمثّل "شذوذاً مؤقتاً" أو حسابات خاطئة لبعض القادة، أو يتم تأويلها قسرياً بوصفها "استراتيجيات تعظيم غير مباشرة للقوة". يسقط هذا الدفاع الأطروحة في مأزق عدم القابلية للإبطال (Unfalsifiability)، وهو مأزق معرفي يقوض الصبغة العلمية والوضعية للنظرية حَسْبَ فلسفة العلوم الكارل بوبرية؛ فإذا كان كل فعل سلوكي (سواء كان صراعاً، أو تعاوناً، أو انسحاباً) قابلاً لإعادة التدوير التحليلي ليخدم فرضية تعظيم القوة، فإن النظرية تتحول إلى بنية "تكرارية تحصيل حاصل" (Tautology) تفقد قدرتها على التمييز السببي (Popper, 1959/2002, p. 9; Hausman, 1992, pp. 75–77; Popper, 1963/2002, pp. 33–39).

ومن منظور فلسفة الفعل الاجتماعي، يتجلى الخلل في اختزال العقلانية إلى بعد واحد هو "العقلانية الأداتية الحسابية" (Instrumental Rationality). يجادل الفيلسوف تشارلز تايلور (Charles Taylor) بأن الفواعل الاجتماعية (والدول كامتداد لها) ليست ذوات حاسبة للمنفعة المادية فحسب، بل هي "كائنات مفسرة لذواتها" (Self–interpreting beings) تصوغ أفعالها بناءً على شبكات دلالية وسياقات تاريخية وقيمية تعطي المعنى للفعل السيادي. فالأفعال البشرية والسياسية هي أفعال قصدية (Intentional Acts) يستحيل تفسيرها عبر علاقات سببية آلية خطية، بل تنطوي بالضرورة على بُعد تأويلي (hermeneutical) يتجاوز المنطق الحسابي الضيق (Taylor, 1985, pp. 15–17, 45–46; Taylor, 1971, pp. 21–24).

وفي السياق ذاته، يقدم يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) تقسيماً إبستمولوجياً فاصلاً بين الفعل العقلاني الغائي (Teleological/Strategic Action) والفعل التواصلي (Communicative Action). فبينما يقتصر الفعل الاستراتيجي على توظيف أدوات القوة لتحقيق غايات مسبقة (وهو ما تتخذه الواقعية ديدناً لها)، ينصرف الفعل التواصلي نحو التفاهم البين–ذاتي بين الفواعل للوصول إلى إجماعات معيارية قائمة على الحجة والاعتراف المتبادل وقوة الاستدلال المنطقي (Habermas, 1984, pp. 285–286; Risse, 2000, pp. 5–9).

إن إسقاط البُعد التواصلي من التحليل الدولي يعوق الواقعية الهجومية عن إدراك أن جل الممارسات الدولية – كبناء المعاهدات البيئية المعقدة، وحوارات نزع السلاح، والسياسات الدبلوماسية الوقائية – لا تتحرك بدافع الخوف البنيوي، بل تؤسس على منطق تواصلي معياري قادر على صياغة تعاون دولي مستدام خارج حتمية الصراع الميكانيكي.

المطلب الثاني: قراءة تفكيكية من منظور الإبستمولوجيا ما بعد الوضعية

أولاً: تفكيك السببية الوضعية: نحو الانعطاف التأويلي

لا يكتفي النقد ما بعد الوضعي بمنازعة الواقعية الهجومية في متغيراتها الإمبيريقية(التجريبية)، بل يتجاوز ذلك لتقويض "نموذج السببية الخطية" (Linear Causality) الذي يشكّل العمود القبلي والعمود الفقري لمنهجيتها الوضعية. فالتفسير في الفضاء الاجتماعي والدولي، وفقاً للتقاليد الهرمنيوطيقية (التأويلية) التي نظر لها هانز جورج جادامير، لا يتم عبر عزل متغيرات مستقلة وتابعة، بل يتحرك ضمن حلقة مستمرة تُعرف بـ "الدائرة التأويلية" (Hermeneutic Circle). يقتضي هذا المنطق أن فهم الجزء (الفعل الدولي العيني) مستحيل دون إحاطة بالكل (السياق التاريخي واللغوي والمعياري المشترك)، وبالمثل، فإن فهم الكل لا يتأتى إلا بتفكيك دلالات أجزائه (Gadamer, 1989, pp. 291-294, 366-369).

حلقة الدائرة التأويلية

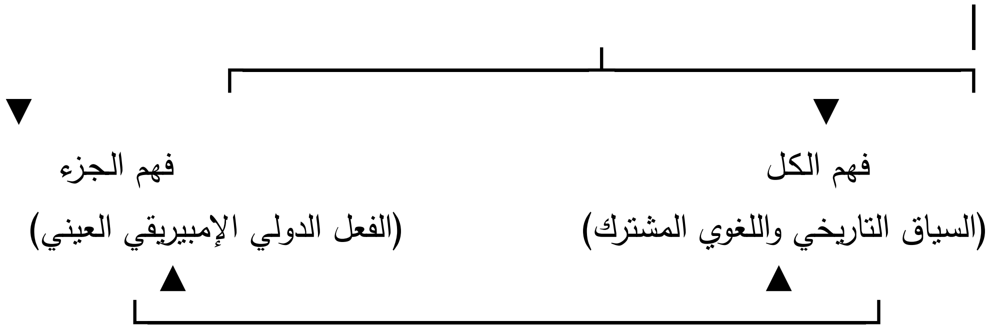

بناءً على ذلك، ينحصر السعي الوضعي في رصد "سببية ميكانيكية فعالة" (Efficient Causality) مغيباً للأسباب التأسيسية والغائية (Constitutive and Teleological Causality) التي تمنح الأحداث معناها الاجتماعي داخل الحقل الدولي.

وتكتسب هذه المسألة طابعاً راديكالياً مع طروحات ما بعد البنيوية (Poststructuralism) في العلاقات الدولية. إذ يبيّن ديفيد كامبل في دراسته المرجعية *كتابة الأمن* (*Writing Security*) أن "الخطر" و"التهديد" و"الأزمة الأمنية" ليست وقائع موضوعية مادية سابقة الوجود يقتصر دور النظرية على رصدها؛ بل هي منتجات خطابية (Discursive Practices) تساهم السياسات الأمنية للدول والنظريات الواقعية في إنتاجها وإعطائها مشروعيتها السياسية. وكما يعبر كامبل (١٩٩٨): "إن الأمن ليس حالة إمبيريقية ثابتة يتم التوصل إليها، بل هو تقنية خطابية مستمرة

تُستخدم لترسيم الحدود بين 'الذات' الوطنية الآمنة و'الآخر' الأجنبي الذي يتم تصويره دوماً كمصدر للخطر الدائم والمحدق" (p. 2).

من هذا المنظور، لا يصبح طرح ميرشايمر حول "أناركية النظام الدولي وحتمية الخوف" وصفاً أميناً ومحايداً لواقع موضوعي، بل هو أداء خطابي (Performative Discourse) يعمل على إعادة إنتاج الصراع وترسيخ حالة عدم الثقة الدولية عبر فرضها كقانون علمي حتمي. فالواقعية الهجومية بهذا المعنى تتخلى عن صبغتها العلمية الوصفية المستقلة لتصبح طرفاً مساهماً في بناء الصراعات الجيوسياسية وتبرير السياسات الهجومية للدول الكبرى، مغلفةً انحيازاتها الأيديولوجية برداء "الموضوعية والوضعية العلمية".

ثانياً: المعرفة والسلطة: مقاربة نقدية للمركزية الغربية والهيمنة المعرفية

يرتبط النقد ما بعد الوضعي ارتباطاً عضوياً بتفكيك التلازم البنيوي بين إنتاج المعرفة وعلاقات السلطة (Power/Knowledge Nexus)، وهو المفهوم الفلسفي الذي طوره ميشيل فوكو مبيناً أن المعرفة لا تنشأ في فضاء معزول عن علاقات الهيمنة، بل هي الأداة الأكثر فاعلية لإنتاج القوة وإضفاء الشرعية عليها. حيث يرى فوكو (١٩٨٠) أن "الحقيقة لا تقع خارج نطاق السلطة، ولا هي تفتقر إليها؛ وخلافاً للوهم الشائع، فإن الحقيقة تمتلك تاريخاً ووظائف تستوجب عميق الدراسة. فهي ليست مكافأة للأرواح الحرة، ولا هي وليدة العزلة الممتدة، ولا تمثل امتيازاً حكرياً لأولئك الذين نجحوا في تحرير انفسهم "بل هي نتاج شبكة معقدة من علاقات القوة والآليات المؤسسية". (pp. 131–133). وفي حقل العلاقات الدولية، كان ريتشارد آشلي سبّاقاً لتطبيق هذا التفكيك في مقالته الشهيرة "فقر الواقعية الجديدة" (The Poverty of Neorealism).

يؤكد آشلي (١٩٨٦) أن التنظير الواقعي البنيوي يختزل الأبعاد المعرفية للتاريخ اختزالاً قسرياً؛ إذ يختزل صيرورته وديناميكياته في بنية استاتيكية جامدة، محولاً الأنماط التاريخية العارضة للصراع إلى قوانين طبيعية أزلية، تهدف إلى إقصاء بدائل التحول والتحرر السياسي وتكريس الهيمنة المعرفية للتيار السائد المعبر عن مصالح القوى المهيمنة (pp. 255–300).

ويكتسب هذا المنحى النقدي عمقاً إضافياً عند عرض مقاربات ما بعد الاستعمار (Postcolonialism)، والتي ترى في الواقعية الهجومية تعبيراً صارخاً عن المركزية الغربية (Eurocentrism) والإمبريالية المعرفية. فعندما يفترض ميرشايمر كونية نموذجه التفسيري وتطابقه مع أي فاعل دولي، فإنه يسقط تجربة تاريخية وجغرافية خاصة جداً – متمثلة في صراعات القوى الأوروبية منذ صلح وستفاليا ونشوء الدولة القومية الحديثة ذات السيادة المركزية الإكراهية – على تفاعلات مجتمعات وثقافات الجنوب المتنوعة.

ويبيّن إدوارد سعيد في أطروحته حول *الاستشراق* (*Orientalism*) أن صياغة المعارف والأنطولوجيات الغربية حول "الآخر" والسياسة العالمية لم تكن يوماً بريئة من إرث الهيمنة الإمبراطورية والتوسع السلطوي، مشيراً إلى وجود تحيز أوروبي مركزي دقيق ومستمر ضد الشعوب والثقافة العربية–الإسلامية (Said, 1978, p. 2). إن تطبيق هذا النقد على السردية الميرشايمرية يكشف أن مفهوم "الدولة كفاعل عقلاني أناني يعظم قوته المادية" ليس انعكاساً لـ "طبيعة بشرية كونية ثابتة"، بل هو استنساخ وتعميم لصورة الذات الغربية الاستعمارية في ذروة صراعاتها الجيواستراتيجية. فدول الجنوب العالمي، التي تشكلت هوياتها الأمنية عبر تجارب الاستعمار والتبعية البنيوية ومقاومة التفتيت العرقي والدني، تمتلك أولويات أنطولوجية (كالأمن الإنساني، والتنمية، والسيادة المعيارية) لا يمكن استيعابها ضمن الجداول الكمية المحاسبية للواقعية الهجومية.

ثالثاً: تقويض ادعاءات الموضوعية والحياد المنهجي

يتجه النقد ما بعد الوضعي لزعزعة المرتكز الفلسفي الأخير للواقعية الهجومية، ألا وهو ادعاء الموضوعية المطلقة والحياد القيمي (Value–Free Science). فالموضوعية في نظر الإبستمولوجيا النقدية ليست حقيقة علمية يتم بلوغها باتباع خطوات منهجية محددة، بل هي "استراتيجية خطابية" (Rhetorical Strategy) تُستخدم لإسباغ القداسة العلمية على فرضيات الباحث وحظر مساءلة التحيزات الطبقية والجغرافية والجندرية الكامنة في طيات أطروحته المعرفية.

ويجمل ستيف سميث هذا الموقف في أطروحته النقدية موضحاً أن حقل العلاقات الدولية، وتحديداً في نسخته الأمريكية المهيمنة (American Mainstream)، ظل تاريخياً ومؤسساتياً خاضعاً لـ "علم اجتماع سياسي" يربطه بمراكز صنع القرار وصياغة الاستراتيجيات في واشنطن. ويوضح سميث (٢٠٠٠) أن تقديم نظرية ما بوصفها "علماً موضوعياً محايداً" ليس سوى محاولة لتعميم وجهة نظر جغرافية وسياسية واجتماعية لمجموعة نخبوية محددة من الأكاديميين والمخططين، وفرضها كقانون كوني مطلق يحكم مصائر البشرية كافة (pp. 374–402).

لا يفضي هذا التفكيك المعرفي إلى استجابة مباشرة في بؤرة النسبوية المعرفية العدمية (Radical Relativism) التي تفتقر لأي معيار قيمي، بل يؤسس لضرورة الالتزام بـ "التواضع الإبستمولوجي" والتأمل النقدي المستمر في الأفتراضات التي تقوم عليها المعرفة العلمية (Reflexivity). يقتضي هذا المنحى اعترافاً صريحاً بأن أي معرفة علمية بالسياسة الدولية هي معرفة سياقية (Situated Knowledge)، تاريخية، وقابلة للمراجعة والتدقيق المستمر، ولا

يمكن لنموذج أحادي واختزالي – كالواقعية الهجومية – أن يمتلك حق الاحتكار التفسيري لعالم دولي يتسم بالتعقيد والسيولة والانفلات الدائم من القوانين الميكانيكية الحتمية.

المبحث الثالث: التعددية المنهجية والواقعية النقدية في العلاقات

يتناول هذا المبحث التأسيس لـ "أفق بنائي" يتجاوز الاختزال الأنطولوجي والإبستمولوجي الذي أطر نظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism) دون السقوط في شَرك النسبوية المعرفية المفرطة (Hyper-relativism) المرتبطة ببعض مقاربات ما بعد الحداثة. إن تفكيك النموذج الوضعي – المادي- يستوجب طرح بديل معرفي متماسك؛ قادر على صيانة إمكانية التفسير العلمي الرصين للسياسة العالمية، والاعتراف في الوقت ذاته بالأبعاد التأسيسية والمعنوية التي يغفلها المنظور الصراعي الميكانيكي لجون ميرشايمر (John Mearsheimer).

ولتحقيق هذه الصياغة المركبة، يتوزع المبحث على مطلبين رئيسين؛ يتقصى المطلب الأول **أبعاد التحول المعرفي في حقل العلاقات الدولية** متبعاً مسار الانتقال من الهيمنة الوضعية إلى التعددية المنهجية كاستجابة لأزمة النموذج الأحادي. في حين ينصرف المطلب الثاني نحو **مأسسة الواقعية النقدية (Critical Realism) كإطار إبستمولوجي وسطي**، مع استكشاف مرونة النماذج التفسيرية المركبة التي تدمج البنى المادية والمثالية، وتعيين الحدود الصلاحية والنطاق التفسيري للواقعية الهجومية من داخلها.

المطلب الأول: أبعاد التحول المعرفي في حقل العلاقات الدولية

أولاً: الانعطاف ما بعد الوضعي وانحلال الإجماع المنهجي

شكّلت ثمانينيات القرن العشرين محطة إبستمولوجية حاسمة في تآكل الاحتكار المعرفي الذي فرضته النزعة الوضعية على حقل العلاقات الدولية لعدة عقود. ولم يكن بروز "الانعطاف ما بعد الوضعي" (Post-positivist turn) مجرد بزوغ لأطروحة نظرية جديدة تضاف إلى السجالات القائمة؛ بل مثّل تحولاً جذرياً في مستويات التنظير، بالانتقال من الأسئلة الجوهرية (Substantive) المباشرة حول هندسة الصراع والقدرات، إلى التساؤل مابعد-النظري (Meta-theoretical) حول الشروط الأنطولوجية لإنتاج المعرفة، وعلاقة الذات العارفة بالسلطة، والمشروعية الإقصائية التي تمارس باسم "العلمية".

وفي هذا السياق، يبيّن ستيف سميث (Steve Smith) أن ما بعد الوضعية لا تنتظم في مدرسة فكرية مغلقة أو هرمينوطيقا موحدة، بل تمثّل مظلة نقدية واسعة تشترك في تقويض المرتكزات الأساسية للوضعية، وعلى رأسها: الزعم بإمكانية وجود ملاحظة إمبيريقية (تجريبية) مستقلة عن الأطر النظرية (Theory-free observation)، والفصل الحاد بين الوقائع والقيم، واختزال

التفاعل الدولي في علاقات سببية خطية (Smith, 1996, p. 38). ويندرج تحت هذا الأفق النقدي: البنائية النقدية (Critical Constructivism)، والنظرية النقدية المنبثقة عن مدرسة فرانكفورت، وما بعد البنيوية (Poststructuralism)، والمقاربات ما بعد الاستعمارية (Postcolonialism)؛ وهي تيارات تتقاطع عند مقولة جوهرية مفادها أن كل معرفة علمية هي معرفة سياقية (Situated Knowledge)، جزئية، ومتشابكة بنيوياً مع سياقات الهيمنة.

وقد تمخضت هذه المسألة الفلسفية عما عُرف في الأدبيات بـ "المناظرة الكبرى الثالثة" (The Third Debate)، والتي اتخذت طابعاً حاداً بين التيار الوضعي المدافع عن صلابة المعايير العلمية التنبؤية، والتيار ما بعد الوضعي الكاشف عن السذاجة الإبستمولوجية والوظيفة الأيديولوجية الكامنة خلف قناع "الحياد المنهجي". وكما يوضح ستيفانو غوزيني (Stefano Guzzini)، فإن هذه المناظرة لم تفضِ إلى نصر إقصائي لأحد المعسكرين، بل أسفرت عن زحزحة البنية المعرفية للحقل بشكل دائم؛ إذ أصبح من المستحيل تأصيل أي نظرية وضعية (كالواقعية الهجومية) دون إلزامها بتقديم دفوعات إبستمولوجية تبرر مرتكزاتها الما وراء- نظرية وتواجه حجج خصومها النقاد (Guzzini, 2000, p. 149).

ثانياً: التعددية المنهجية (Methodological Pluralism) كضرورة أنطولوجية

أدى انحلال الإجماع الوضعي إلى مأسسة مفهوم **التعددية المنهجية** كبديل عقلاني لعقيدة المنهج الواحد المهيمن. فالدراسات المعاصرة لم تعد تنظر إلى التخلي عن الاحتكار الوضعي بوصفه ارتداداً نحو الفوضى المعرفية أو "اللامبالاة المنهجية" (Anything goes) التي بشّر بها بول فايرابند؛ بل اعتُبر خطوة متقدمة نحو تعزيز "الحساسية الإبستمولوجية" القادرة على مواءمة الأدوات المنهجية مع طبيعة الأسئلة البحثية وظواهرها الأنطولوجية.

إن هذه التعددية لا تتأسس على مرونة اصطلاحية أو تسامح أكاديمي عابر، بل تنبع من حقيقة أن "العالم الاجتماعي والدولي" يتسم بتعقد بنيوي يستعصي على الاختزال ضمن نموذج سببي خطي واحد. وفي هذا الإطار، يجادل أندرو لينكليتر (Andrew Linklater) بأن إحدى المساهمات المركزية للنظرية النقدية تمثلت في توسيع الأفق الأنطولوجي للعلاقات الدولية؛ عبر إعادة دمج الأسئلة المعيارية المتعلقة بالعدالة الكونية، والأخلاق السياسية العابرة للحدود، والمواطنة ما بعد الوستفالية، وهي مساحات معرفية كانت خاضعة للتغييب القسري في ظل سيادة الواقعية الهجومية واختزاليتها الصارمة (Linklater, 1998, pp. 8–10).

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ثالثاً: أزمة النموذج التفسيري الأحادي وأفق التكامل النظري

تواجه الواقعية الهجومية في نسقها الوضعي المعاصر ما يُعرف بـ **أزمة النموذج التفسيري الأحادي** (Mono-paradigmatic Crisis)؛ إذ تبرز هذه الأزمة عندما تدعي مقاربة نظرية معينة حيازة الكفاءة المطلقة لشرح الظواهر الدولية كافة بناءً على متغير مستقر وحيد (توزيع القدرات المادية في بيئة أناركية). وكما يقرر روبرت كيوهان (Robert O. Keohane)، فإن الإصرار على فرض نموذج تفسيري أحادي لفك شفرات الواقع الدولي يفضي بالضرورة إلى إنتاج نظرية قاصرة تعجز عن تقديم تفسيرات نوعية للتحولات البنيوية المعقدة (Keohane, 1988, p. 381).

من هنا، تتبلور أهمية الأطروحات الداعية إلى **التكامل النظري والمنهجي المركب** (Theoretical Synthesis). فلا يعني التكامل الدمج العشوائي لفرضيات متنافرة أنطولوجياً، بل يعني صياغة إطار إبستمولوجي يعترف بالقيمة التفسيرية النسبية لكل مقاربة عند مستويات تحليلية متباينة:

• **المستوى الهيكلي المادي**: يقر بالكفاءة التفسيرية للمقاربات الواقعية في رصد قيود توزيع القدرات العسكرية الصلبة في سياقات الصراع الحاد (Keohane, 1988, p. 383).

• **المستوى التفاعلي البين-ذاتي**: يستدعي المقاربات البنائية لتفسير كيفية تشكل الهويات والمعايير المؤسسية المنظمة للاستقرار والتعاون (Wendt, 1999, p. 248).

• **المستوى الخطابي التفكيكي**: يوظف أدوات ما بعد البنيوية لتفكيك الأيديولوجيات الأمنية والسياسات السيادية (Campbell, 1998, p. 4).

إن تفعيل هذا التكامل يتطلب بالضرورة أرضية فلسفية صلبة تحمي التحليل العلمي من التميع المنهجي، وتوفر في الوقت عينه سياقاً معرفياً يبرر تعددية مستويات التفسير؛ وهو ما يتحقق عبر تبني أطروحة الواقعية النقدية.

المطلب الثاني: مأسسة الواقعية النقدية كبديل إبستمولوجي وسطي

أولاً: الواقعية النقدية كبديل لتجاوز المأزق الوضعي والنسبوي

تقدم **الواقعية النقدية** (Critical Realism) - التي صاغ أسسها الفلسفية روي باسكار (Roy Bhaskar) وجرى توظيفها في حقل العلاقات الدولية عبر كولين وايت (Colin Wight) - مخرجاً إبستمولوجياً متماسكاً ينهي حالة الاستقطاب الحاد بين الوضعية المادية وما بعد الحداثة النسبوية. وقد تأسس هذا البديل على تفرقة أنطولوجية حاسمة بين بعدين:

١-**الوجودية الواقعية المعقولة (Ontological Realism)**: الإقرار بأن هناك عالماً اجتماعياً ودولياً خارجياً مستقلاً عن وعي الذات العارفة به، يتمتع بآليات وبنى سببية حقيقية (Bhaskar, 1975, p. 23).

٢-**الإبستمولوجيا النسبية الفالوبيلية (Epistemological Relativism/Fallibilism)**: الاعتراف بأن معرفتنا بهذا العالم ليست انعكاساً تطابقياً موضوعياً خالصاً، بل هي دائماً معرفة وسيطة، متمفصلة مفاهيمياً، ومحددة تاريخياً وسوسيولوجياً، وقابلة دوماً للمراجعة والإبطال (Bhaskar, 1975, p. 24).

من خلال هذا التمييز الفلسفي، تنجح الواقعية النقدية في إنقاذ العلم الاجتماعي من "المغالطة الأنطولوجية" (Ontological Fallacy) للوضعية – التي تخلط بين وجود الشيء ومدى إمكانية ملاحظته تجريبياً – وفي الوقت عينه، تتحاشى السقوط في العدمية اللغوية لما بعد الحداثة الراديكالية التي تنكر وجود أي واقع خارج النص والخطاب.

وعند نقل هذا الإطار إلى نظرية العلاقات الدولية، يتحول السؤال البحثي من الصيغة الوضعية الحتمية ("ما هي القوانين العامة العابرة للتاريخ المنظمة للسلوك الدولي؟") إلى صيغة أكثر عمقاً: "ما هي **الآليات التوليدية** (Generative Mechanisms) الكامنة في البنية والتي تنتج الظواهر الدولية، وكيف تعمل هذه الآليات ضمن أنساق اجتماعية مفتوحة؟" (Wight, 2006, p. 291). إن الآلية التوليدية – كالأناركية أو الهيمنة أو التبعية – لا تُعامل هنا كوصف لقانون حتمي ميكانيكي، بل كقوة سببية حقيقية تتداخل وتتشابك مع آليات بنيوية وهوياتية وخطابية أخرى داخل نسق مفتوح (Open System)، مما يمنح الفواعل السياسية (Agency) مساحة واعية للاختيار والتأويل وتغيير المسارات السلوكية.

وبذلك، تؤسس الواقعية النقدية، كما يطرح وايت (٢٠٠٦)، لأرضية تدمج بين "أفضل ما في الواقعية" (الاعتراف بصلابة البنية وتوازنات القوة المادية) و"أفضل ما في البنائية والنظرية النقدية" (محورية الأفكار، والهويات، والخطاب) دون الوقوع في الاختزالية الأحادية لأي منهما (pp. 294–296).

ثانياً: الدمج الجدلي بين المادة والأفكار

تتيح الواقعية النقدية تجاوز الثنائية الزائفة التي تقسم حقل العلاقات الدولية إلى معسكر "مادي خالص" (Materialist) ومعسكر "مثالي صرف" (Idealist)؛ مفسحة المجال لصياغة **نموذج تفسيري مركب** يقوم على الجدلية والتأسيس المتبادل (Mutual Constitution) بين البنى المادية والمعنوية. فالقدرات العسكرية والاقتصادية الملموسة لا تتحرك في فراغ سوسيولوجي، بل

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

تضع قيوداً وتفتح إمكانات موضوعية محددة، في حين تتولى البنى الفكرية والمعيارية (كالخطابات السياسية، والأيديولوجيات، وهويات الذات الوطنية) صياغة نمط إدراك الدول وتفسيرها لهذه القدرات والمحددات المادية وبناء سلوكها الاستراتيجي بناءً عليها.

ويمكن مقاربة هذا الدمج بالاستعارة المنهجية المتبصرة لـ "البنى المتشكلة" (Structured Structures) و"البنى المشكِّلة" (Structuring Structures)، إذ يتجلى التفاعل بين المادة والرمز في صيرورة تاريخية مستمرة. فإذا أخذنا صعود الصين كقوة دولية كبرى كنموذج تطبيقي، فإن القراءة الاختزالية للواقعية الهجومية تكتفي برصد المؤشرات الكمية للناتج المحلي الإجمالي والموازنات الدفاعية لتقرر حتمية المآل الصراعي التصادمي مع الولايات المتحدة (Mearsheimer, 2001, pp. 396–400).

وفي المقابل، فإن النموذج المركب يُلزم الباحث بدمج تلك المعطيات المادية الصلبة مع تحليل "البنى المثالية والخطابية" الموجهة للسلوك الصيني؛ مثل خطاب "النهضة العظيمة للأمة الصينية"، والإرث التاريخي لـ "قرن المهانة"، وبناء الهوية الدولية كـ "قوة مسؤولة ومراجعة سلمياً". إن قصور الواقعية الهجومية هنا لا ينبع من نقص في بيانات الرصد الإمبيريقي(التجريبي)، بل هو نتاج مباشر لـ "العماء المعرفي" المندرج في بنيتها الوضعية المادية التي تعجز بنيوياً عن إدراك تشكلات المعنى والأفكار في توجيه القدرات المادية وصياغة مخرجات السياسة الدولية.

ثالثاً: تعيين النطاق الصلاحي للواقعية الهجومية وإمكانات التطوير الداخلي

تأسيساً على البناء المنهجي لهذه الدراسة، والمتمثل في تعيين الحدود والقيود الإبستمولوجية بدلاً من الإسقاط والإنكار التام، يتعين الإقرار بأن الواقعية الهجومية لا تمثّل نموذجاً تفسيرياً فاشلاً بالمطلق؛ بل تمتلك **نطاقاً صلاحياً محدداً** (Domain of Validity) تكتسب فيه طروحاتها كفاءة تفسيرية واضحة وجديرة بالاعتبار العلمي. ففي السياقات الجيوسياسية المأزومة التي تتسم بـ:

–تآكل البنى المؤسسية والمعيارية الدولية المشتركة.

–سيادة منطق العقلانية الأداتية الحسابية الصرفة بين القادة.

–بروز اختلالات حادة ومباشرة في توزيع القدرات العسكرية الصلبة.

في مثل هذه البيئات المفتوحة، تنجح الواقعية الهجومية في تقديم تفسيرات عالية الكثافة والاختصار (Parsimonious Explanations) لظواهر محددة كسباق التسلح التقليدية والردع العسكري المتبادل، ويظهر ذلك جلياً في تفسير ديناميكيات الصراع والتحسب الردعي بين الهند وباكستان في الفضاء النووي المحسوب مادياً.

بيد أن الخلل الإبستمولوجي يبدأ عند محاولة تعميم هذا النموذج الخاص وتحويله إلى "قانون كوني كلي" قادر على استيعاب هندسة السياسة العالمية كافة، وتقديمه كصيغة علمية وحيدة واحتكارية للحقل المعرفي. إن حدود الواقعية الهجومية ليست مجرد "ثغرات إمبيريقية جزئية" يمكن معالجتها عبر إضافة متغيرات وسيطة (Mediating Variables) أو تعديل الحزام الوقائي للنظرية، بل هي **حدود أنطولوجية بنيوية** ناجمة عن جمود النموذج الوضعي المادي.

بناءً عليه، فإن "تطوير" الواقعية الهجومية لا يعني ترميمها داخلياً عبر إقحام قسري لمتغيرات سيكولوجية أو سوسيولوجية لا تتسق مع نواتها الصلبة؛ بل يقتضي إجبارها على التواضع المعرفي، والاعتراف بحدود نطاقها التفسيري، والإقرار بأن فهم وتفسير العلاقات الدولية المعاصرة في تعقدها وسيولتها يتطلب التخلي عن أوهام الحتميات الميكانيكية وصياغة أطر تعددية مركبة تعكس حقيقة العالم الاجتماعي وتنوع أبعاده المادية والمعنوية.

الخاتمة

تأسست هذه الدراسة على مسألة إشكالية مركزية تجاوزت الأطر الجدلية أو الاختزال الإمبيريقي والمعياري الضيق الذي ساد الأدبيات النقدية التقليدية الموجهة لنظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism). وقد انصبت هذه المسألة على البنية المعرفية الما وراء-نظرية- "الميتا-نظرية" (Meta-theoretical) الحاكمة للافتراضات الجوهرية للنظرية، متمحورة حول تساؤل إبستمولوجي رئيس: بأي معنى معرفي يمكن لنموذج اختزالي مادي أن يدعي احتكار "التفسير العلمي" للسياسة العالمية، وما هي حدوده الأنطولوجية في ضوء الانعطاف ما بعد الوضعي (Post-positivist turn) الذي شهده حقل العلاقات الدولية؟ وفي هذا الإطار، ركّزت الدراسة على فرضية جوهرية مفادها أن المأزق التفسيري للواقعية الهجومية لا يمثل مجرد خللٍ تجريبي عابر يمكن تداركه ببيانات أفضل، بل هو مأزقاً بنيوياً متأصل في نموذجها الوضعي-المادي، وأن تجاوز هذا المأزق المعرفي يستلزم تحولاً نحو أطر إبستمولوجية أكثر مرونة وتعددية، وفي مقدمتها الواقعية النقدية (Critical Realism).

وقد تتبع المسار التحليلي للدراسة هذه الفرضية عبر محاور ثلاثة مترابطة؛ حيث انصرف **المبحث الأول** نحو تفكيك المرتكزات الوضعية للواقعية الهجومية، كاشفاً أن البناء النظري لجون ميرشايمر لا يمثل انعكاساً موضوعياً محايداً للواقع الدولي، بل هو صياغة معرفية مشروطة بنموذج "قانون التغطية الاستنباطي" (Deductive-Nomological Model) لكارل هيمبل (Carl Hempel). كما أبان التحليل عن وجود تمايز إبستمولوجي بين ميرشايمر وسلفه كينيث والتز (Kenneth Waltz) في نمط الاختزال وقوة الافتراضات الحتمية، مما جعل

الواقعية الهجومية أكثر صلابة وضعية وأكثر هشاشة إبستمولوجية في الآن ذاته. وتولى **المبحث الثاني** تفكيك قيود هذا النموذج، برصد أزمة "الاختزال الأنطولوجي المادي" الذي يُقصي الهويات، والثقافات، والفاعلين من غير الدول، والأنماط السلوكية غير العقلانية، مستنداً إلى حزم النقد ما بعد الوضعي (البنائية النقدية، ومدرسة فرانكفورت، وما بعد البنيوية، ومقاربات ما بعد الاستعمار) لتفكيك مفهوم السببية الخطية وعلاقة المعرفة بالسلطة. وأخيراً، طَرَح **المبحث الثالث** أفقاً بنائياً بديلاً؛ تمثل في مأسسة الواقعية النقدية كإطار وسطي يجمع بين الوجودية الواقعية والنسبوية الإبستمولوجية، فاتحاً المجال أمام تعددية منهجية وتكامل تفسيري يدمج بين المعطيات المادية والبنى المعنوية.

لقد أكد التحليل الفلسفي المتقدم صحة الفرضية المركزية للدراسة؛ إذ تبين اضطراد التناسب العكسي بين تمسك الواقعية الهجومية بصلابتها الوضعية المادية وتراجع كفاءتها التفسيرية أمام الظواهر الدولية المعقدة. وبرهنت الدراسة على أن البدائل المعرفية المطروحة ليست مجرد مقاربات "تأويلية ناعمة" تفتقر إلى الانضباط العلمي، بل هي أطر إبستمولوجية بديلة تمتلك فلسفة علم متماسكة ومنتظمة، وتوفر شروطاً معرفية قادرة على إثراء الحوار النظري في الحقل.

ولتلخيص المساهمة المعرفية للبحث، يمكن إجمال أبرز النتائج النظرية في النقاط الآتية:

أولاً: إن تفكيك المرجعيات الوضعية المتمايزة داخل النظرية الواحدة يعد ركيزة أساسية لضمان دقة النقد المعرفي؛ إذ تبيّن أن خلط الواقعية الهجومية بالوضعية المنطقية (Logical Positivism) يقود إلى مراجعات قاصرة، في حين أن ربطها بنموذج "قانون التغطية لهيمبل" يكشف بدقة عن آليات اختزال التعقيد الاجتماعي لصالح الحتمية الميكانيكية.

ثانياً: لا تمثل العلاقة بين ميرشايمر و والتز صيرورة تطوير خطي مستمر، بل تنطوي على تحول نوعي في درجة الاختزال؛ إذ ينقل ميرشايمر الواقعية البنيوية من مستوى التحديد الهيكلي الشامل إلى مستوى الحتمية السلوكية الصارمة للفواعل، مما يستوجب صياغة استراتيجيات نقدية منفصلة للواقعية الهجومية.

ثالثاً: إن نقد المفهوم الوضعي للسببية لا يفضي بالضرورة إلى إسقاط التفسير العلمي أو الارتهان للعدمية المعرفية، بل يفتح المجال لتبني نموذج سببي بديل قائم على "الآليات التوليدية" (Generative Mechanisms) التي تعمل داخل أنساق اجتماعية مفتوحة، وهو ما تؤصله الواقعية النقدية تبريراً ومنهجاً.

رابعاً: إن كشف التمحور البنيوي بين إنتاج المعرفة وعلاقات القوة يكشف ادعاءات "الحياد العلمي" التي تتمظهر بها الواقعية الهجومية؛ إذ تبيّن أن الأطر النظرية التي تطرح نفسها بوصفها أدوات وصفية موضوعية، غالباً ما تكون الأكثر انغماساً في مأسسة وإعادة إنتاج خطابات الهيمنة وتبرير سياسات القوة.

خامساً: لا يمثل الدمج بين المحددات المادية والبنى المعنوية خياراً انتقائياً (Eclecticism)، بل هو ضرورة إبستمولوجية تفرضها طبيعة الظاهرة الدولية ذاتها؛ إذ يستعصي الفعل السياسي العالمي على الاختزال ضمن حسابات المنفعة العقلانية الأداتية أو البناء الخطابي الصرف، مقتضياً مقاربة جدلية تأخذ بالتشكيل المتبادل بينهما.

تمهد هذه النتائج آفاقاً بحثية واعدة لتطوير مسارات التنظير في حقل العلاقات الدولية، وتتجلى أبرز هذه الآفاق في أربعة مسارات:

١-**إعادة قراءة الأدبيات الواقعية الكلاسيكية** (E.H. Carr, Hans Morgenthau, Reinhold Niebuhr) من منظور ما بعد – نظرية، لاستكشاف المحددات التاريخية والفلسفية لهذه الأطروحات، والتي تقربها من مقاربات الواقعية النقدية وتبعدها عن النزعة الوضعية المهيمنة.

٢-**صياغة نماذج نظرية هجينة ومركبة** تمتلك مبرراتها الفلسفية من داخل إطار الواقعية النقدية، بحيث تجمع تفاعلياً بين صلابة الهياكل المادية الواقعية ومرونة الأفكار والهويات البنائية، دون إغفال الأبعاد المعيارية والأخلاقية للنظرية النقدية.

٣-**تطوير أدوات منهجية إمبيريقية** عابرة للثنائيات التقليدية (الكمي ضد الكيفي)، وقادرة على اختبار الفرضيات التوليدية للواقعية النقدية في البيئات الدولية المفتوحة.

٤-**تأسيس حوار إبستمولوجي جاد** بين النظرية السياسية الغربية ونظريات العلاقات الدولية المنبثقة من سياقات ما بعد الاستعمار (Non-Western IR Theory)، لتقويض الأبعاد المركزية الأوروبية الكامنة في افتراضات الواقعية الهجومية وتحرير الحقل من أحادية النموذج.

بالتوازي مع هذه الطموحات النظرية، يقر البحث بوجود **حدود منهجية موضوعية** تكتنف مساره؛ أولها التزام الدراسة بالمستوى الفلسفي الما وراء-نظري المجرد، دون إسقاط هذه الأطر النقدية على دراسات حالة تجريبية محددة (مثل صعود الصين الجيوسياسي، أو الحرب الروسية الأوكرانية)، وهي الخطوة المنهجية اللاحقة والضرورية لاختبار الكفاءة التفسيرية التطبيقية للواقعية النقدية في مواجهة الواقعية الهجومية. وثانيها، تمحور المادة التحليلية حول المتن النصي الأساسي لميرشايمر الصادر عام ٢٠٠١، دون التوسع في تتبع الاشتباكات والمناظرات السجالية

اللاحقة للنظرية وتطبيقاتها المعاصرة على قضايا الشرق الأوسط والسياسة الأمنية للدول الكبرى. وثالثها، حاجة البديل الإبستمولوجي المقترح (الواقعية النقدية) إلى مزيد من المأسسة الإجرائية والمقاييس المنهجية الواضحة التي تنقله من رتبة الموقف الفلسفي العام إلى مستوى الأداة البحثية التطبيقية في المتناول التجريبي.

ورغم هذه القيود، تتبلور المساهمة الجوهرية لهذه الدراسة في إعادة النقاش الأكاديمي حول الواقعية الهجومية من ثنائية "الصواب والخطأ" الإمبيريقي إلى فضاءات "الكفاية والحدود" الإبستمولوجية. إن هذا التحول يعيد صياغة ممارسة التنظير ذاتها؛ ناقلاً إياها من منطق الانتصار المذهبي الضيق للمدارس الفكرية إلى أفق التواضع المعرفي (Epistemic Humility)، والوعي بأن كفاءة أي أطروحة نظرية تظل محكومة ومحددة بطبيعة بنيتها الإبستمولوجية المسبقة لا بنقص معطياتها الإحصائية.

إن الاستنتاج المحوري الذي تخلص إليه هذه الدراسة تؤكد أن النقاشات الكبرى في حقل العلاقات الدولية المعاصرة لا تدور حول التمايزات الموضوعية بين "الواقعيين" و"المثاليين"، بل تنبثق من صراع جذري بين رؤيتين فلسفيتين حول ماهية وطبيعة العلم الاجتماعي في حد ذاته: رؤية وضعية ميكانيكية تسعى إلى اختزال السياسة العالمية المعقدة في قوانين هندسية مبسطة حتمية، ورؤية نقدية تعددية ترى أن سبيل المعرفة الرصينة يمر عبر الاعتراف بهذا التعقيد الأنطولوجي، وتوظيف أدوات تفسيرية مركبة ومستويات تحليلية متعددة لاستيعابه. وتنحاز هذه الدراسة بوضوح إلى المعسكر الثاني، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن العالم الدولي الذي نعيشه هو بناء معقد، متعدد الأصوات، وغير قابل للاختزال الحتمي؛ وأن نظرياتنا العلمية يجب أن تعكس هذا التعقيد البنيوي بدلاً من إنكاره ومصادرته قسرياً.

قائمة المراجع

1-Ashley, R. K. (1984). The poverty of neorealism .*International Organization*، ٣٨ (٢)، ٢٢٥–٢٨٦. https://doi.org/10.1017/S002081830002674X
2-Ashley, R. K. (1984). The poverty of neorealism .*International Organization*، ٣٨ (٢)، ٢٢٥–٢٨٦. https://doi.org/10.1017/S002081830002674X
3-Ashley, R. K. (1986). The poverty of neorealism. In R. O. Keohane Ed ،*Neorealism and its critics* ,pp. 255–300 Columbia University Press.
4-Bhaskar, R. (1975 .(*A realist theory of science* .Leeds Books.
5-Campbell, D. (1998 .(*Writing security: United States foreign policy and the politics of identity*) Rev. ed.). University of Minnesota Press.
6-Campbell, D. (1998 .(*Writing security: United States foreign policy and the politics of identity*) Rev. ed.). University of Minnesota Press.
7-Campbell, D. (1998). *Writing security: United States foreign policy and the politics of identity* (Rev. ed.). University of Minnesota Press.

8-Cox, R. W. (1981). Social forces, states and world orders: Beyond international relations theory .*Millennium: Journal of International Studies* .١٠، (٢)، ١٢٦–١٥٥.
https://doi.org/10.1177/03058298810100020501
9-Foucault, M. (1980). *Power/knowledge: Selected interviews and other writings, 1972-1977* (C. Gordon, Ed.). Pantheon Books.
10-Gadamer, H.-G. (1989).*Truth and method* (٢nd rev. ed., J. Weinsheimer & D. G. Marshall, Trans.). Continuum.
11-Gadamer, H.-G. (1989 .(*Truth and method*٢) nd rev. ed., J. Weinsheimer & D. G. Marshall, Trans.). Continuum. (Original work published 1960).
12-Guzzini, S. (2000). A reconstruction of constructivism in international relations . *European Journal of International Relations* .٦، (٢)، ١٤٧–١٨٢.
https://doi.org/10.1177/1354066100006002001
13-Habermas, J. (1984). The theory of communicative action: Reason and the rationalization of society (Vol. 1). Boston: Beacon Press.
14-Habermas, J. (1984 .(*The theory of communicative action: Vol. 1. Reason and the rationalization of society*) T. McCarthy, Trans.). Beacon Press.
15-Hausman, D. M. (1992). The inexact and separate science of economics. Cambridge: Cambridge University Press.
16-Hempel, C. G. (1965 .(*Aspects of scientific explanation and other essays in the philosophy of science* .Free Press.
17-Keohane, R. O. (1988). International institutions: Two approaches .*International Studies Quarterly* .٣٢، (٤)، ٣٧٩–٣٩٦، https://doi.org/10.2307/2600589
18-Linklater, A. (1998 .(*The transformation of political community: Ethical foundations of the post-Westphalian era* .Polity Press.
19-Mearsheimer, J. J. (2001 .(*The tragedy of great power politics* .W. W. Norton & Company.
20-Mearsheimer, J. J. (2001 .(*The tragedy of great power politics* .W. W. Norton & Company.
21-Mearsheimer, J. J. (2001 .(*The tragedy of great power politics* .W. W. Norton & Company.
22-Mendes, F. P. (2022). The epistemology of international politics: Offensive realism and the neorealist scientific research program .*Revista Brasileira de Política Internacional* ،٦٥ (٢)، Article e025 .https://doi.org/10.1590/0034-7329202200225
23-Mendes, F. P. (2022). The epistemology of international politics: Offensive realism and the neorealist scientific research program .*Revista Brasileira de Política Internacional* ،٦٥ (٢)، Article e025 .https://doi.org/10.1590/0034-7329202200225
24-Popper, K. R. (2002). Conjectures and refutations: The growth of scientific knowledge. London: Routledge. (Original work published 1963).
25-Popper, K. R. (2002). The logic of scientific discovery. London: Routledge. (Original work published 1959).
26-Risse, T. (2000). "Let's argue!" Communicative action in world politics. International Organization, 54(1), 1–39.
27-Said, E. W. (1978).*Orientalism* .Pantheon Books.
28-Said, E. W. (1979 .(*Orientalism* .Vintage Books.
29-Smith, S. (1996). Positivism and beyond. In S. Smith, K. Booth & ،M. Zalewski (Eds ،(.*International theory: Positivism and beyond*) pp. 11–44). Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511559143.002

30-Smith, S. (1996). Positivism and beyond. In S. Smith, K. Booth & ،M. Zalewski (Eds ،(.*International theory: Positivism and beyond*) pp. 11–44). Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511559143.002
31-Smith, S. (1996). Positivism and beyond. In S. Smith, K. Booth & ،M. Zalewski (Eds ،(.*International theory: Positivism and beyond*) pp. 11–44). Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511559143.002
32-Smith, S. (2000). The discipline of international relations: Still an American social science ؟*The British Journal of Politics and International Relations* .٤٠٢–٣٧٤ ،(٣) ٢، https://doi.org/10.1111/1467-856X.00042
33-Smith, S. (2000). The discipline of international relations: Still an American social science ؟*The British Journal of Politics and International Relations* .٤٠٢–٣٧٤ ،(٣) ٢، https://doi.org/10.1111/1467-856X.00042
34-Smith, S. (2000). The discipline of international relations: Still an American social science ؟*The British Journal of Politics and International Relations* .٤٠٢–٣٧٤ ،(٣) ٢، https://doi.org/10.1111/1467-856X.00042
35-Smith, S. (2002). The United States and the discipline of international relations: 'Hegemonic country, hegemonic discipline'. In M. Brecher & F. P. Harvey (Eds ،(. *Millennial reflections on international studies*) pp. 66–85). University of Michigan Press .https://doi.org/10.3998/mpub.11883
36-Taylor, C. (1971). Interpretation and the sciences of man .*The Review of Metaphysics* .٥١–٣ ،(١) ٢٥ ،http://www.jstor.org/stable/20125928
37-Taylor, C. (1971). Interpretation and the sciences of man. The Review of Metaphysics, 25(1), 3–51.
38-Taylor, C. (1971). Interpretation and the sciences of man .*The Review of Metaphysics* .٥١–٣ ،(١) ٢٥ ،http://www.jstor.org/stable/20125928
39-Taylor, C. (1985). Human agency and language: Philosophical papers (Vol. 1). Cambridge: Cambridge University Press.
40-Waltz, K. N. (1979 .(*Theory of international politics* .Addison-Wesley.
41-Waltz, K. N. (1979 .(*Theory of international politics* .New York: McGraw-Hill.
42-Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics .*International Organization* .٤٢٥–٣٩١ ،(٢) ٤٦، https://doi.org/10.1017/S0020818300027768
43-Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. *International Organization*, *46*(2), 391–425.
44-Wendt, A. (1995). Constructing international politics. *International Security*, *20*(1), 71–81.
45-Wendt, A. (1999 .(*Social theory of international politics* .Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511612183
46-Wendt, A. (1999 .(*Social theory of international politics* .Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511612183
47-Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge University Press.
48-Wight, C. (2006)*Agents, structures and international relations: Politics as ontology* .Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511491726
49-Wight, C. (2006 .(*Agents, structures and international relations: Politics as ontology* .Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511491726
50-Wight, C. (2006 .(*Agents, structures and international relations: Politics as ontology* .Cambridge University Press .https://doi.org/10.1017/CBO9780511491726